

اتهامات بلا أدلة تزيد من التوتر بين المغرب والجزائر

الرئاسة الجزائرية: قررنا إعادة النظر في العلاقات مع الرباط

دخلت الأزمة بين الجزائر والمغرب منعرجا جديدا بعد قرار الرئاسة الجزائرية إعادة النظر في العلاقات مع المغرب وتكثيف المراقبة على الحدود المشتركة، ففي خطوة تعكس حسب متابعين توترا جديدا واستمرارا للعداء بين البلدين.

محمد ماموني العلوي

الرباط - تَجَدَّه الجزائر نحو تصعيد حدة التوتر مع المغرب بعد اتهامات غير مبررة بدعوه حركتي "ماك" و"رشاد" المتهمتين كذلك بإشعال حرائق الغابات التي أودت بحياة العشرات وبلانور في مقتل "جمال بن سماعيل".

وقالت الرئاسة الجزائرية في بيان الأربعاء إنها قررت "إعادة النظر" في علاقاتها مع الرباط، معتبرة أن هذه الخطوة التي ستتخذ من تأميم وضع العلاقات بين البلدين راجعة إلى "الأفعال العدائية المتكررة من طرف المغرب"، كما أعلنت "تكثيف المراقبة الأمنية على الحدود الغربية".

والحدود بين الجزائر والمغرب مغلقة رسمياً منذ السادس عشر من أغسطس سنة 1994.

وأكد صبري الحو، الخبير في القانون الدولي والهجرة ونزاع الصحراء، أن "الاتهام المباشر دون دليل وإعلان إعادة تقييم العلاقات يؤشران على كون هذه العلاقات متوترة أصلاً".

وأوضح الحو، في تصريح لـ "العرب"، أن "الدعوة إلى تشديد مراقبة الحدود المغلقة أصلاً والموصدة بحداد وأكوام وأسلاك وعسك تعني حوض الجيش الجزائري على التحرش بالجيش المغربي وعلى الاحتكاك معه".



صبري الحو
الجزائر تبحث عن سبب من أجل حرب مع المغرب

وتعاظمت مؤشرات التصعيد في الفترة الأخيرة بين الطرفين، حيث رفضت الجزائر يد المصالحة التي مدها العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطاب عيد العرش نهاية يوليو الماضي، فضلا عن عدم قبول المساعدة الإنسانية التي عرضتها المملكة المغربية للمساهمة في إخماد الحرائق.

وأصدر العاهل المغربي تعليماته لوزير الداخلية والشؤون الخارجية من أجل التعبير لتظيريهما الجزائريين عن استعداد المغرب لمساعدة الجزائر في مكافحة حرائق الغابات، وذلك من خلال تعبئة طائرتين من طراز كنابير لإخماد الحرائق والمشاركة في هذه العملية، بمجرد الحصول على موافقة السلطات الجزائرية. لكن هذه الموافقة لم تحصل، في خبط لا مسؤول بين الإنساني والسياسي.

ويأتي قرار الجزائر "مراجعة" العلاقات مع المغرب بعد انقضاء أسابيع قليلة على مبادرة المصالحة التي تقدم بها الملك محمد السادس إلى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون وحثه فيها على تغليب منطق الحكمة وتجاوز الخلافات، معتبرا أنه "من غير المنطق بقاء الحدود مع الجزائر مغلقة" ودعا إلى "العمل سويا، في أقرب وقت يراه مناسبا، على تطوير العلاقات الأخوية التي بناها الشعبان المغربي والجزائري عبر سنوات من الكفاح المشترك".

ويدير مراقبون أن النظام الجزائري استغل حرائق تيزي وزو ومذكرة السفير المغربي لدى الأمم المتحدة عمر هلال، المتعلقة بموضوع تقرير مصير القبائل شمال الجزائر، كي تكون الحركة من أجل تقرير مصير منطقة القبائل (ماك) مدخلا لزيادة تازيم العلاقات مع المملكة المغربية، وذلك لحسابات سياسية داخلية بالدرجة الأولى متعلقة برد الاعتبار

وتختص الأسماء الجديدة في قطاع الأمن الوطني بالعمل في مكافحة الإرهاب ومقاومة الجريمة، وعملت خلال السنوات الأخيرة في الفرق الخاصة لكشف الخلايا الإرهابية النائمة.

ويأتي ذلك بعد أن كلف الرئيس سعيد مستشارا أمنيا بتسيير شؤون وزارة الداخلية، في أول تعيين يقوم به منذ أن جمد عمل البرلمان وأبقى رئيس الحكومة وعددا من وزرائها من مهامهم، وتولى بنفسه السلطات التنفيذية.

وقالت الرئاسة التونسية في بيان إن سعيد "أصدر أمرا يقضي بتكليف رضا غرسلاوي بتسيير وزارة الداخلية"، مشيرة إلى أن الأخير أدى اليمين الدستورية أمام الرئيس.

تغييرات في وزارة الداخلية التونسية لتحديد هياكلها عن التجاذبات السياسية

وتونس - أجرى الرئيس التونسي قيس سعيد تغييرات داخل وزارة الداخلية بتعيين مدير عام جديد للأمن الوطني وأمر جديد للحرس الوطني، في خطوة فسرتها مراقبون بكونها تهدف إلى تحييد الوزارة عن التجاذبات السياسية لاسيما في ظل الاتهامات الموجهة لحركة النهضة طيلة السنوات الماضية بالسعي للسيطرة عليها.

وأصدر قيس سعيد أمرا رئاسيا بتعيين مدير عام جديد للأمن الوطني وأمر جديد للحرس الوطني، بحسب بلاغ لرئاسة الجمهورية.

وشمل القرار تعيين سامي الهيتري مديرا عاما للأمن الوطني، وشكري الرياحي أمرا للحرس الوطني.



تغييرات متواصلة



هروب إلى الأمام

والوحدة الوطنية، إلى غاية استئصالهما جزريا".

وفي سياق اتهام الجزائر للمغرب بالضلوع في إشعال الحرائق التي أمت على منطقة القبائل شدد الحو على أن "النظام يبحث عن سبب يركب عليه من أجل حرب مع المغرب"، مشيرا إلى أن "الجزائر تريد إقامة علاقة بين تصريحات عمر هلال المدعمة لتقرير المصير في القبائل وبين اتهام حركتي "ماك" و"رشاد" بضلوعهما في عملية إشعال النيران للإقرار بمسؤولية المغرب أو بانه على علاقة بذلك".

واعتبر خبراء أمنيون أن ما أسماه النظام الجزائري "تكثيف المراقبة على الحدود الغربية مع المغرب" يدخل في حرب استنزاف نفسية تمارسها القيادة الجزائرية ضد المغرب، لعدة أسباب من بينها نجاح مناورات "الأسد الأفريقي 2021"، والتي أجري جزء منها في منطقة المحبس الغربية، والتي اعتبرتها بعض الدوائر الجزائرية تهديدا لترسانتها العسكرية.

وأفاد صبري الحو بأن "الجيش الجزائري يبحث عن سبب للدخول في حرب مع المغرب"، مؤكدا أن "الحزم والصرامة اللذين أظهرهما المغرب في تعامله مع حماية وصيانة سيادته على كل الأصعدة يؤكدان أنه لن يتوانى ولن يرضخ لأي مساس بهذه السيادة وأنه سيعمل على حماية ممتلكات مواطنيه".

وإبعادها عن التجاذبات السياسية، وتكريسها لخدمة البلاد وليس لخدمة أطراف معينة"، كما توقع أن تليها تعيينات أخرى.

وترى أوساط سياسية تونسية أن وزارة الداخلية بدأت تتعافى تدريجيا بتخلصها من التعيينات السابقة التي تخدم أجندات معينة.

وأفاد المحلل السياسي عبدالعزيز القطي "من المؤكد أن لكل مرحلة تعييناتها ورجالها، ووزارة الداخلية كانت محل استهداف من النهضة، وهي تحتوي على العديد من الأسرار والملفات للنهضة"، قائلا "الجميع يعلم منذ 2011 أن النهضة سعت للسيطرة على وزارات السيادة على غرار الداخلية والعدل".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "اليوم في إطار استكمال المسار السياسي، وجب استرجاعها كمرق عمومي وأمن جمهوري".

وتابع "وزارة الداخلية اليوم بصد التلخص من سيطرة النهضة، والمبدأ الذي سيقم اعتماده الآن هو الكفاءة وخدمة الدولة والشعب دون الخلفيات وتدخل اللوبيات".

وسيتأكد المدير والأمير الجديدان من استعداد الأطراف المحسوبة على النهضة، والتي كانت تعمل على خدمة مصالح معينة تهدف إلى تعزيز مكان الحركة في السلطة.

وبحسب وسائل إعلام محلية فإن غرسلاوي كان محافظ شرطة عاما (رتبة بالأمن الوطني) قبل أن يصبح مستشارا في دائرة الأمن القومي برئاسة الجمهورية

ويرى مراقبون أن التعيينات الجديدة تأتي في إطار تفعيل واستكمال المسار السياسي الذي بدأه الرئيس سعيد منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، فضلا عن كونها بداية لإنهاء مرحلة سيطرة النهضة على الوزارات المهمة عبر الولاءات.

وأفاد المحلل السياسي والخبير الأمني العميد خليفة الشيباني بأن "التعيينات الأمنية الجديدة كانت منظرية وطبيعية، خاصة مع تعيين وزير الداخلية، وتعيين رضا غرسلاوي مكلفا بتسييرها"، قائلا "التعيينات عادية بصفة أن سعيد القائد الأعلى للسلح، ووزارة الداخلية كانت محل تكالب من الأحزاب وأولها النهضة".

وأضاف الشيباني في تصريح لـ "العرب" أن "رسائل الرئيس سعيد الأخيرة خلال زيارته لوزارة الداخلية التي أكد فيها أنه لا مجال للتسلل لوزارة الداخلية مهدت لهذه التعيينات"، معتقدا أن "سعيد قطع الطريق على المتسللين، وبدأ مرحلة جديدة عنوانها تونس تصحح المسار ومنها الكفاءة في التعيين".

وتابع الشيباني "التعيينات الأخيرة تشير إلى بداية تحييد وزارة الداخلية

روسيا تلمح لاستعدادها سحب فاعنر من ليبيا

الناز في يناير 2020 وتشجيع الليبيين للجلوس معا على طاولة التفاوض والحوار".

وسبق أن قال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، في تصريحات صحافية، إن موسكو لا تجري مفاوضات بشأن انسحاب المرتزقة الأجانب من ليبيا سواء مع تركيا أو مع أي دولة أخرى، حيث يجب على الليبيين أنفسهم حل هذه المشكلة، ولكن إذا تم إطلاق هذه العملية، يجب على المقاتلين الأجانب مغادرة البلاد بشكل متزامن.

وأعلنت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، أنها اتفقت على مجموعة من النقاط خلال الجولة السابعة من المفاوضات في قاعة الاجتماعات في سرت، وسط ليبيا.

وتذكر البيان الختامي للجنة العسكرية المشتركة 5+5، أنه تم الاتفاق على تدابير محددة وخطة مستعجلة لإخراج كافة المرتزقة والعناصر الأجنبية من الأراضي الليبية.



سيرجي لافروف
موسكو مستعدة للتوسيع بشأن انسحاب القوات

وطالبت اللجنة بسرعة تعيين وزير للدفاع، ومخاطبة المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية بتجميد أي اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع أي دولة.

وأعرب المجلس الأعلى للدولة الليبي الأحد الماضي عن رفضه لمطالب اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) بتجميد الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها حكومة الوفاق الوطني السابقة مع تركيا، داعيا اللجنة العسكرية إلى التناحي بنفسها عن الحديث في الشأن السياسي أو الاتفاقيات الدولية.

ووقع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة فايز السراج، في السابع والعشرين من نوفمبر سنة 2019، مذكرتي تفاهم من مجالس التعاون الأمني والمناطق البحرية، وصادق البرلمان التركي عليهما في وقت لاحق.

وتسببت الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، في إادات من الحكومة المؤقتة الجاري من محاولات اختراق البلاد، لملاحظتها بأنه تم فيها تم تجاوز صلاحيات حكومة الوفاق، كما قبلت تلك إادات من مصر وقبرص واليونان، لما اعتبر تعديا على حقوقها البحرية وللوجود غير الشرعي لقوات أجنبية في ليبيا.

موسكو - أعلنت الخارجية الروسية عن تأييد موسكو انسحاب القوات العسكرية والمقاتلين الأجانب، دون استثناء، من الأراضي الليبية، ما يعكس تلميحا لاستعدادها بسحب مجموعة فاعنر من ليبيا.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إن موسكو وطرابلس تؤيدان انسحاب جميع القوات والعسكريين الأجانب، دون استثناء من الأراضي الليبية.

وأضاف لافروف، في مؤتمر صحفي مشترك مع وزيرة خارجية حكومة الوحدة الوطنية الليبية، نجلاء المنقوش "أكدنا دعم روسيا الاتحادية للقرارات التي يتم اتخاذها في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، بما في ذلك القرار الذي اتخذ في اجتماعها قبل خمسة أيام، حول ضرورة انسحاب جميع العسكريين الأجانب، دون استثناء، من أراضي ليبيا".

وأشار لافروف إلى أنه تم خلال اللقاء مناقشة استئناف عمل اللجنة الحكومية المشتركة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية بين البلدين، مضيفا "أولينا اهتماما خاصا لضرورة استئناف المشاريع الاقتصادية، التي توقفت قبل 10 سنوات بعد أن اعتدى أعضاء الناتو على ليبيا ودمروا الدولة الليبية. بهذا المعنى، أولينا اهتماما خاصا لاستئناف عمل اللجنة التجارية والاقتصادية الحكومية المشتركة، بما في ذلك شركة 'غازبروم نفط' و'تاتانيفت'، والسكك الحديدية الروسية، والتي كانت تعمل حتى عام 2011، مع شركائها الليبيين في تطوير مشاريع مفيدة للطرفين".

كما أكد وزير الخارجية الروسي أن موسكو مستعدة للمشاركة في العمل للتوسيع والاتفاق على معايير انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

وأوضح لافروف "السيدة الوزيرة أبلغتنا أن القيادة الليبية تقوم الآن بصياغة آلية استثنائية وعملية تشاورية لإنشاء معايير محددة لتنفيذ قرارات انسحاب جميع العسكريين الأجانب، وسنكون مستعدين للمشاركة البشاعة مع البلدان الأخرى في هذا العمل".

وأكدت وزيرة خارجية حكومة الوحدة الوطنية الليبية، أن "انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية يتطلب أن ننظر إليه بطريقة واقعية حيث أن الانسحاب يجب أن يكون مقتنا ومدروسا وعلى مراحل".

وأعربت المنقوش عن "تقديرها للجهود الروسية في دعم حكومة الوحدة الوطنية"، مؤكدة أنها "تتضمن دور روسيا الإيجابي بإطلاق مبادرة وقف إطلاق

وأكد القطي أن "المؤسسة الأمنية اليوم بصدد التعافي وستستغل على الملفات الهامة"، لافتا إلى أن "استخدام هذه الكوادر لن يكون خدمة لأجندات معينة مثلما كانت تفعل النهضة".



خليفة الشيباني
وزارة الداخلية كانت محل تكالب من الأحزاب وأولها النهضة

ولم تقتصر الاتهامات الموجهة للنهضة بالفساد على خصوصيتها ومعارضيتها، بل أطلقت قيادات داخلية للحزب العنان للنقد والانتقادات.

وقال القيادي بالنهضة والمستقل من المكتب التنفيذي محمد خليل البرعومي، "النهضة كانت بداخل منظومة فاسدة وليس من حق رموز الفساد إدعاء الطهوري".

وقال البرعومي في تدوينته على حسابه بصفحات التواصل الاجتماعي فيسبوك "إن النهضة لم تحسن إدارة مرحلة من أجل تدهور شديد للأوضاع مشيرا إلى أنه "ليس من حق رموز هذه المنظومة والذين سبّروا مصالحها أن يقفروا من السفينة مدعين الطهر"، معتبرا أن "أول إصلاح هو تخليص المشهد من النفاق والفساد السياسي ثم تجديد الطبقة السياسية".

تغييرات في وزارة الداخلية التونسية لتحديد هياكلها عن التجاذبات السياسية

وفرضت السلطات الأمنية الأرباء الإقامة الجبرية على مفدي المسدي المستشار الإعلامي لهشام المشيشي، وقد شغل سابقا مستشارا إعلاميا لرئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد.

وسبق أن حذر قيس سعيد مطلع الشهر الجاري من محاولات اختراق لوزارة الداخلية، مؤكدا أن الأخيرة ستصدي محاولات التسلل بكل قوة.

وقال سعيد إن "هناك من يريد التسلل إلى مفاصل الدولة ووزارة الداخلية على وجه الخصوص"، مضيفا "هناك من عملوا على تفنيد الدولة ولكننا واثقون بأن وزارة الداخلية ستصدي لهم بكل قوة".

وتابع "أي محاولة للمس بوزارة الداخلية ستواجهه بقوة، وعلى الجميع الامتنثال للقانون"، قائلا "لا مجال لتوظيف أي شخص في وزارة الداخلية من أجل تحقيق أهدافه الشخصية".

وأعلن الرئيس التونسي في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، تجميد عمل البرلمان وتعليق حصانة كل النواب، وإقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي، في ظل تدهور شديد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالبلاد.

وإلى حد الآن، لم يعين سعيد رئيسا جديدا للوزراء، ولم يعلن عن أي خطوات لإنهاء حالة الطوارئ أو خطة للفترة المقبلة.